الفصل الأول

البعد الاقتصادى

تجدر الاشارة الى أن اهتمامات الفكر الاقتصادى بالتخطيط التنموى كان موضع اعتبار الاقتصاديين منذ وقت مبكر نظرا للفائدة الملموسة التى تشهدها المجتمعات من وراء أى تحسن اقتصادى مادى على مستوى معيشة الفرد والجماعة ، وكان من نتيجة ذلك الاهتمام بتنفيذ أى سياسة اقتصادية تدر عائدا مجزيا من الناتج القومى هذا فى الوقت الذى اعتبرت فيه كافة مشروعات التنمية الاجتماعية شكل من أشكال الخدمات التى ينبغى أن تأتى فى المرحلة التالية لمشروعات الانتاج الاقتصادى ، جرى هذا التفكير فى غياب الفهم السوسيولوجى لعملية التنمية ٠

الا أن منطق الفكر الاقتصادى خصوصا فى المراحل الأولى لعملية النمو الاقتصادى كان منطقا متعصبا ، بدليل أنه فى أعقاب الحرب العالمية الثانية على وجه الخصوص زاد الاهتمام بالنظرة الاجتماعية لعملية التنمية وكثرت كتابات علماء الاجتماع المهتمين بهذا الموضوع ، بل قد شايعهم فكرهم بعض علماء الاقتصاد الذين درسوا الظاهرة الاقتصادية فى ضوء متغيرات اجتماعية ، وهذا هو منطق التفكير الموضوعى لأننا لايمكن بحال أن نعزل الاقتصاد عن المجتمع ، ذلك أنه لا يمكن أن يكون هناك واقع ملموس لكافة المشروعات الاقتصادية الا من خلال مجتمع ٠

التنمية ظاهرة متكاملة اذن ، وان قمنا بدراسة أبعادها فى صورة مجزأة فان هذا يأتى بغرض التحليل العلمى ليس الا ، وسأحاول فى هذا الفصل أن أتناول أحد أبعاد التنمية وهو البعد الاقتصادى من خلال دراسة تحليلية لمجموعة المتغيرات الاقتصادية التى تلقى الضوء على هذا البعد الاقتصادى ، وعلى سبيل المثال أحاول أن أوضح العلاقة الوظيفية بين مفهوم النمو

الاقتصادى Economic Growth والتنمية الاقتصادية Economic Development لأن البعض يخلط بين المفهومين واذا كان النمو الاقتصادى قد شهدته المجتمعات المتقدمة الرأسمالية فى بداية عهدها بالثورة الصناعية على وجه الخصوص ، فان التنمية الشاملة لم تظهر بشكل واضح الا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وتطلعت لها كافة المجتمعات والشعوب خلاصا من الآثار المدمرة لهذه الحرب ولكى تنفض عن نفسها غبار التخلف والركود ، اذن كان من الطبيعى أن نلقى نظرة على خصائص وسمات المجتمع النامى وهو اللفظ المهذب للتخلف ، ومن ناحية أخرى فان الوضعية الشاملة لهذا المجتمع لم تكن لتسعفه للحاق بركب التطور العالمى دون مساندة من المجتمع الذى سبقه الى مراحل التقدم ٠

النمو الاقتصادى

يمكن القول بادىء ذى بدء الى أن « لويدج ٠ رينولد » Reynolds يرى أنه من الحقائق الملفتة للنظر أن اقتصاديات ما بعد الحرب العالمية الثانية اتجهت الى الاندفاع وراء سياسة التنمية الشاملة ، ظهر ذلك واضحا فى كافة الكتابات التى تناولت هذا الموضوع بالدراسة والتحليل العلمى أمثال كتابات شومبيتر ، فضلا عن انتشار العديد من المؤلفات والدراسات والتحقيقات والمقالات والتقارير الحكومية حول سياسة التنمية ٠

الا أن المجتمعات التى رسمت لنفسها خطة تنمية بعد الحرب الثانية قد واجهت واقعا اليما سواء فى كفاءاتها العلمية أو خبراتها ، فهناك نقص خطير فى الدراسات العلمية حول موضوع التنمية الأمر الذى حتم على صانعى القرارات فى هذه المجتمعات أن يهتموا ، بكافة الأساليب العلمية المتاحة للاستفادة منها فى تجربة التخطيط والتنمية الشاملة فى ترشيد أسلوب اتخاذ القرار التنموى ٠

ومن بين تلك الأساليب العلمية فى هذا الشان تلك الدراسات التى قام بها البروفسور « ماسون » Mason وأتباعه الذين قاموا بدراسات متعددة فى بلاد مختلفة أسهمت فى تحسين اقتصاديات هذه البلاد ٠

تلك اشارة سريعة عن الوضع الاقتصادى لمجتمعات ما بعد الحرب الثانية

ومع ذلك فهنـاك نماذج من النمو الاقتصادى المبـكر ظهرت فى دراسـات « كينز » Kynes ، فقد اتضح أن أغلب الفروض الاقتصادية لظاهرة النمو لا تمس واقع الانتـاج الحالى ومظاهره ووظائفه بل تبرز جذوره الماضية ، بحيث تعكس هذه الفروض الاقتصادية للنمو تخلفا اقتصاديا شهدته المجتمعات وتكمن عوامله فى وجود تلك الهوة السحيقة بين مفهومى التقليدية والتحديث فى الانتاج ، وان اتجه الانتاج اليوم نحو تبنى الروح العلمية وهى السمة المميزة لمظاهر النمو الاقتصادى المعاصر(١) ٠

وزيادة فى الايضاح فاننا حين نتناول دراسة ظاهرة النمو الاقتصادى يتعين علينا أن ندرسها من خلال أبعاد معينة ، تعرف على الأسس التاريخية لنظرية النمو الاقتصادى بما تشمل على اتجاهات مفسرة لهذه الظاهرة فى الماضى والحاضر وبحيث تلقى الضـوء ٠ على خصائص عملية النمو بما يميزها عن عملية التنمية ، وفى نفس الوقت نشير الى نظرية « هانس سنجر » فى النمو المتوازن ٠

الأسس التاريخية لنظرية النمو الاقتصادى :ـ

تناول الاقتصاديون موضـوع النمو الاقتصادى بالدراسة والتحليل العلمى منذ وقت بعيد ، سواء عند « آدم سميث » Smithأو عنـد « كارل ماركس » Marx كثر الجدل حول تفسير هذه الظاهرة خاصة مع قيام الثورة الصناعية اذ قد تساءل « كينز » عن تأثير الدخل القـومى فى تنمية الدولة الرأسمالية ومنذ عام ١٩٤٠ فقد تساءل أيضا « هارود » Harrod ، دومار Domar عن مدى تبعية النمو الاقتصادى فى الدولة لموضوع الدخل القومى فيها ، كما ضغط « شومبيتر » Schumpeter على أدوار استراتيجية تنموية يتأثر بعامل الاختراع ،وفضلا عن ذلك فقد استعان الاقتصاديون باحصائيات الدخل القومى فى قياس مستوى الأداء فى اطار حـركة النمو الاقتصادى كأسلوب حياة(٢) ٠

---

(١) Wesse W. Markhan & others : Industrial organisation and Economic Development U.S.A. 1970 P. 305.

(٢) George Dalton : Economic Development and Social Change. The Natural History Press. U.S.A. 1971 P. 4.

من الجدير بالذكر أن النمو الاقتصادى ارتبط تاريخيا ومنـــذ نهاية القرن الثامن عشر بحركة الاختراعات التكنولوجية التى سادت أوربا خاصة انجلترا حيث قد صاحب هذه الحركة ارتفاع معدلات الانتاج التى انتشرت أيضا خارج أوربا فى اطار مفهوم النمو الاقتصادى(٣) ٠

ولاحظ البروفسوار « آرثر بيرنز » Arthur R. Burns أن هناك نسبة فى درجة حدوث النمو أو فى مـكان حدوثه ، فضـــلا عن علاقته بالتزايد السكانى داخل المجتمع(٤) ٠

وتبدو ظاهرة النمو الاقتصـادى أوضح ما تبـــدو فى رأى « دوب » Dubb فى المجتمعات المتقدمة فى غرب أوربا وأمريكا ، الا أن ظاهرة النمو هذه تحتم على هذه الدول أن توفر لها الأسواق اللازمة لتصريف الناتج ، وهو يرى أن هذه الدول تملك الأسواق لأنهـا تحتكر الانتـــاج الضرورى لسد احتياجات الفرد والجماعة(٥) ٠

وعند الاشـارة الى أبرز اتجاهات النمو الاقتصادى المبـكر بوضعه الحالى يمكن القول أن أغلب الاقتصاديين عندما يدرسون النمو الاقتصادى الحالى فانهم يرجعون الى دراسة نماذج النمو الاقتصادى المبكر لتوضيح طبيعة العلاقة بينهما فضلا عن تفسير مدى التقدم الذى حدث وفقا للتغيرات المعاصرة ، وعلى أى حال فان هؤلاء الاقتصاديين مذاهب شتى بصدد هذه الفـكرة ٠

فهناك اتجاه خاص بدراسة النمو الاقتصادى من خلال دراسة وتحليل السياسة الاقتصادية للمجتمع وعلاقة ذلك بالتغيرات السلوكيـــة للفـــرد والجماعة فى اطار التنظيم الاقتصادى وما يطرأ عليه من تحول فى نسقه الصناعى سواء من حيث المدخلات أو المخرجات التى تمثل درجة علاقاتها ببعضها بعضا مظهرا لدينامية الحركة الاقتصادية أو جمودها ٠

---

(٣) Evert E. Hagen : on the theory of social change 1961 P. 10.

(٤) Johns is ganbs and sidney wertimer : Economics and man, Richard D. Jruin Inc. U.S.A. 1959 P. 327.

(٥) Maurice Dubb: Ecomic growth and under developed Countries. New York, 1963 P. 60.

وهناك اتجاه آخر يهتم بدراسة العلاقات الكمية فى الانتاج والتى تشير الى معدل الزيادة أو النقصان فى الدخل القومى ٠

وهناك اتجاه ثالث يفسر حركة النمو الاقتصادى المبكر القائم على بعض الفروض الاقتصادية المتعلقة بطبيعة النمو التى ارتبطت بحركة رأس المال فى الفهم الأكاديمى للاقتصاد فى ضوء آراء « مرشال » ٠

ويبدو نموذج النمو الاقتصادى الحالى من خلال آراء العلامة « دومار » التى تشير الى معدلات رأس المال والمخرجات الرأسمالية للانتاج القومى تلعب دورا رئيسيا فى فهم طبيعة النمو ووظائفه ٠

وعلى أى حال فانه يبدو أن هناك تباينا بين نماذج النمو الاقتصادى المبكر خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر على مستوى التطبيق مع نماذج النمو خلال القرن العشرين ٠

ومن المفيد أن نشير الى مجموعة معايير اتخذت مقياسا لتفسير حركة النمو الاقتصادى بصورة عامة :

فهناك وجهة نظر تتعلق بتفسير النمو الاقتصادى وفقا لمعيار مستوى الأداء وقد امتدت هذه النظرة من عام ١٩١٤ حتى السبعينات وغذتها أبحاث « كينز » بهدف خلق تحسن ملموس فى الخدمات الاحصائية وربطها بالنسق القومى المتكامل ٠

ويستخدم حاليا معيار اجمالى الدخل والانتاج كمقياس فى الأنشطة الاقتصادية ٠ ووفقا لهذا المعيار ينبغى مراعاة بعض الاعتبارات منها : العائد السنوى من الانتاج وتعداد السكان والعادات والتقاليد المتبعة ، والاحصاءات المتاحة ، ونسق البنوك السائد ، ومركز العمالة ، وأسلوب ترشيد الاستهلاك وأهمية الاستخدام الآلى فى المناطق المتخلفة كالريف مثلا ٠

ويوضع عنصر القيمة وارتباطه بمعدلات الأجور ، والضرائب كمعيار آخر لقياس استهلاك السلع الرأسمالية فى الناتج المحلى ، ومن هنا يمكن تقدير الناتج العائلى بوضوح تبعا لقيمته ، بينما تعتبر المخرجات الخاصة بالتصدير والتجارة أكثر صعوبة فى القياس خاصة اذا ما رعينا عدة

اعتبارات تتعلق بالأجور ، ودخل المشروعات والعائد من الملكية واخلاقيات الجماعة واختلاف مناطق الانتاج ٠

وهناك معيار الاستثمار الرشيد لتفسير حركة النمو الاقتصادى ويهدف هذا المعيار الى اكتشاف مدى تحسن الانتاج مع الطلب على العمـــال واثر ذلك على الدخل القومى ٠ وان توزيع الدخل القـومى بين قطاعات المجتمع يحدث فيه تباين ملحوظ نظرا لتعقد البناءات الاقتصادية الحالية ، وقد تمكن بعض المدرسيين من قياس الدخل القومى والمحلى خلال فترة زمنيـة معينة كما فعل زمرمان Zimmerman عام ١٩٦٤ ٠

ووفقا لهذه المعايير كلها فان معدلات النمو الاقتصادى والقومى ، كما اسس المخططون الاقتصاديون نظرياتهم فى النمو الاقتصادى فى الحـــرب الماضية على الاستثمار الراسمالى الآلى واوضح مثل ذلك دراسات كينز فى هذا المجال(٦) ٠

من كل ما تقدم يلخص لنـــا « ويس » Wesse خصائص عملية النمو الاقتصادى فى انه يتوفر لها عنصر التجانس والتدرج ، وان النمو لا يحدث بشكل فورى ،وانما عن طريق ما يسمى بالدفعة القوية ، وفضـــلا عن ذلك فان معدل التوازن بين عناصر النشاط الاقتصادى تزداد بالتدرج فى اطـار الوظيفة الاقتصادية لراس المال ، كما يعتمد النمو الاقتصادى على الجهود الداخليـــة لأنشطة الأفراد والجماعات فى المجتمع مع الزيادة المتباينة فى المخرجات التى يمكن أن ترتبط ماديا بالمصادر المتاحة ، وفضـــلا عن ذلك فان النمو الاقتصادى يشتمل على التحـــول فى الأنظمـــة الاقتصـــادية والسياسية(٧) ٠

النمو المتوازن « سنجر » والنمو غير المتوازن « هيرشمان » :

المحنا فى نظرة خاطفة الى ظاهرة التوازن فى النمو ونحن بصـــدد استعراض التفسيرات المختلفة لحركة النمو الاقتصادى ، الا اننا رأينا أن

---

(٦) Harlod Breakfield : Interdependent Development, Methuen Cô. London 1975 PP. 26 - 28.

(٧) Wessei : Op. cit. P. 317.

نؤصل هذه الظاهرة فى أطار آراء واتجاهات عالمين اقتصاديين لهما وزنهما وهما العلامة « هانس سنجر » الذى يعتقد فى النمو المتوازن ، والعـــلامة « هيرشمان » الذى انتهى على عكس ما ذهب اليه الأول أى انتهى الى النمو غير المتوازن ، وشئنا أن نضم النظريتين فى فقرة واحـــدة لأنهما مفسران لبعضهما البعض ٠

أما عن النمو المتوازن – فان هانس سنجر Singer يرى أن مفهوم النمو المتوازن يشير الى ثلاثة استخدامات معينة :

فهناك مفهوم النمو الذى لا يعنى بأى استخدام تكنولوجى فى الانتاج وبذلك يشير هذا المفهوم الى الدلالة الانفعاليـة وخـــلوه من أى مضمون اجتماعى يشير الى متغيرات العصر ، وقد ساد هذا المفهوم فترة من الوقت بين الجماعات والطبقات ٠

وهناك مفهـوم النمو الذى يعنى بالاستخدام التكنولوجى الشامل فى مظاهر الانتاج ، ويقصد بهذا المفهـــوم النمو المتوازن بين الطموح الانانى والموارد المتاحة ، أو بمعنى آخر التوازن بين الادخار والاستثمار لـــكافة الموارد المتاحة أو قد يعنى النمو التكنولوجى التوازن الخارجى فى العلاقات المتداخلة بين ضغط الطلب وضغط الحاجة ٠

أما الاستخدام الثالث لمفهوم النمو المتوازن ، فهـــو ما تعارف عليه العرف الاقتصادى من أنه التوازن بين حجم الأســـواق والموارد والطلب على رأس المال ، أو التوازن بين تقسيم العمل وزيادة قدرة الانتاج واتساع الأســواق ، وفى الدول المختلفـــة يكون التوازن فى النمـــو بين الزراعة والصناعة ٠

واذا طبقنا هذا المدلول لمفهوم النمو المتوازن على حالة الدول النامية ، يمكن القول أن هذه الدول يعمل فيها ما بين ٧٠ ـ ٩٠٪ من الســـكان فى الزراعة على العكس فى الدول المتقدمة التى يعمل فيها نحو ١٥٪ من السكان فى الصناعة وهذا يشير الى أن مستوى الانتاجية فى الاقتصـــاد الزراعى ينخفض جدا فى الوقت الذى يحتاج فيه الانسان فى العالم النـــامى الى القوت والملبس لذلك لا نعجب اذا وجهت نسبة كبيرة من الدخول الهابطة الى

الغذاء والكساء والخدمات ورغم هذا الوضع الهـــابط فان الانسجام بين بناء القوى العاملة ومستوى الدخول الانتاجية فيه شيء من التوازن اذا نظرنا الى هذه المتغيرات فى ظل اقتصاد متخلف ، وبذلك يمكن القـــول أن المجتمع النامى يصبح مصدرا للمواد الزراعية ،ويعنى ذلك أنه لكى يتقـدم هذا المجتمع أو أن يحدث فيه تغيير بنائى فى اقتصاده يلزم تحـريك نسبة لا تقل عن ٨٠٪ من القوى العاملة فى الزراعة الى العمل الصناعى كما حدث فى العالم المتقدم(٨) ٠

الا أن نظرية النمو المتوازن قد تعرضت لأوجه نقـــد مريرة من جانب العلامة « هيرشمان » ٠

فالنظرية تفترض ثبات وتواؤم أجزاء الاقتصاد القومى حتى لاتتعرض صعوبات العرض ، ومعنى ذلك احـداث التوازن بين الزراعة والصناعة ، فضلا عن تزويد الاقتصاد القومى بما يسمى برأس المال السابر الاجتماعي أى التسهيلات الأساسية فى النقل والقوى المحركة وموارد المياه ٠٠٠ الخ حتى يمكن تدعيم الصناعة ٠

النظرية بهذه الصـــورة تحقق من حيث كونها نظرية تنموية تهـدف الى احداث التغيير المنشود فى كافة قطاعات الاقتصاد القومى ، لأننا نجد من الصعوبة بمكان أن نتصور كيف يمكن كسر توازن التخلف فى المجتمع عند أية نقطة ٠

فضلا عن ذلك فان النظرية تصل الى نتيجة مؤداها أن أى اقتصـــاد صناعى حديث منطوى على نفسه جديد كل الجـــديد لا بد أن يوضع فوق الاقتصاد التقليدى الراكد ٠

بل ان أغرب نواحى النظرية هى الأســـلوب الذى عن طريقه يمكن الخلط بين نزعة انهزامية ، واتجاهات متقدمة نحو الارتفاع بمستوىالاقتصاد فى اطار توقعات بعيدة كل الواقع حول القدرات الخلاقة(٩) ٠

---

(٨) Eastin Nelson : Economic Growth, Uni. of Texas Press, Austin 1960 P. 71.

(٩) البرت هيرشمان : استراتيجية التنميـــة الاقتصادية ترجمـــة د٠ حسين عمر دار النهضة العربية ١٩٦٧ ص٧٤ ٠

وهناك نقطة خلال أخرى حول النمو المتوازن فيما يتعلق بالتطبيق على المجتمع النامى ، ذلك أن تطبيق هذه النظرية فى بلد نامى يعانى مشكلات لا يمكن التغلب عليها الا باحداث توازن فى برامج الاستثمار فضلا عن نمو متوازن فى الطلب لعوامل الانتاج وتوفر المال اللازم ، هذا فى الوقت الذى تحتاج فيه الدولة النامية الى عمل فضلا عن التفكير الجاد فى استثمار الطاقات المادية والبشرية المتاحة(١٠) ٠

وازاء هذه الانتقادات الموجهة الى نظرية النمو المتوازن ، فقد نادى « هيرشمان » بنظريته فى النمو غير المتوازن ، ذلك أنه يرى أن الاقتصاد يحمل فى طياته فكرة عدم التوازن أساسا وأن من الأهمية بمكان أن تحدث دفعة قوية من أجل تحريك البلاد النامية من وضع الثبات الى حالة من الحركة والدينامية ذلك أن جزئيات الاقتصاد النامى لا يمكن أن تنمو بنفس الدرجة ، وأن الاستثمار ينقسم الى اقتصاد انتاجى مباشر ، فضلا عن وجود رأس مال اجتماعى اضفى ولا يمكن بحال أن يحدث الاثنان فى فترة واحدة بسبب القدرة المحدودة على العمل ، والنتيجة هى أن النمو الاقتصادى السريع المتخلف سوف يعتمد على النمو غير المتوازن(١١) ٠

ويرى « هيرشمان » أنه اذا نظرنا الى أى اقتصاد قومى نامى من خلال فترتين زمنيتين مختلفتين ، فاننا سوف نلاحظ أن بعض أجزاء هذا الاقتصاد صعدت الى أعلى كالصناعة والزراعة وصناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية والسيارات وكل منهما صعد بمعدله السنوى للزيادة فى المتوسط ، الا أن من المؤكد أن المكونات الفردية لهذا الاقتصاد القومى لم يحقق نموا بالفعل بهذه المعدات طوال الفترة موضع البحث وكما أن السوق فى جانب الطلب يمكن أن يمتص أى زيادة غير متوازنة فى الناتج بسبب الابتكارات المنطوية على خفض التكاليف والمنتجات الجديدة وبدائل الواردات فانه يمكننا أن نعزل الدفعات الأمامية فى جانب العرض ، بما أن المدخلات يعاد توزيعها بين أولئك الذين يستخدمونها فى العمليات الانتاجية وذلك عن

---

(١٠) Eastim Nelson : Op. cit. P. 71.

(١١) Kewel Krisham Dewtt : Modern Economic Theory Premir Publishing Comp. New Delhy. 1961 P. 642.

طريق التغيرات فى الأثمان وعلى حساب بعض القصور المؤقت والاختلالات المؤقتة فى ميزان المدفوعات ٠

وبينما لايتخذ الاقتصاد الكلاسيكى وجهة نظر ايجابية بشأن اختلال النمو فان لم يكن على الأقل معنيا بوجه خاص بهذه الاختلالات ذلك لأنها اعتمدت على الأثمان كمؤشر وعلى حافز الربح كقوة تزيل وبسرعة وفى ثقة أية اختلالات هيكلية قد تنشأ فى غمرة النمو(١٢) ٠

وفى اطار التنظير المعاصر لمفهوم النمو الاقتصادى يشير « هوسيلتز » الى أن مخزون رأس المال يبدو فيما يعرف بالتراكم المتبادل الناتج من عملية الافتراض كما يؤثر فى عملية نمو معدلات رأس المال طوال فترة النمو حيث يكون الاقتصاد متغيرا له وزن ازاء النمو الساكنى والتغير التكنولوجى واذا ما حدث تجديد فانه من المطلوب أن يكون أكثر انحرافا عن الأوضاع التقليدية ، ولهذا فانه ينبغى معرفة وظائف الانتاج ومعدلات نمو الموارد المتاحة ٠

وتنقسم عملية النمو فى نظر هوسيلتز الى ثلاثة أقسام : القدرة على احداث النمو ، ثم توفر دخل من رأس المال لتحقيق هذا النمو ، واخيرا يأتى عنصر الخلق والابتكار لمصادر أخرى يبدو من خلالها النمو ، وترتبط القدرة على الانتاج بالدخل من خلال البناء الاقتصادى ٠

وفضلا عن ذلك تبدو عملية النمو نفسها من خلال السمات العامة وما يعترض ذلك من مشكلات اجتماعية للتنمية ومقدار التراكم الادخارى والتغيرات التكنولوجية ، كما أن أى استقرار للبناء الاجتماعى يتم من خلال الدخول المرتفعة والتحضر والتصنيع ، ولاينبغى اغفال العوامل التكنولوجية ودورها الملحوظ فى حركة النمو الاقتصادى(١٣) ٠

تلك هى بعض الأفكار المتعلقة بظاهرة النمو الاقتصادى ، واذا كان لنا من رأى فى هذا المجال فاننا ينبغى أن نركن على بعض الاعتبارات ومن

---

(١٢) هيرشمان : مرجع سابق ص٩٠ ٠

(١٣) Bert F. Hoselt & others : Theores of Economic growth, the free press of glencoe, U.S.A. 1960 P. 295.

اهمهـا ان النمو بالمفهـوم الكلاسيكى أو المعاصر لايستطيع أن يحـــل كافة مشكلات العالم النامى اليوم ، ذلك أن من خصائص النمو التدرج فى حين أن الدول الناميـة فى حاجة الى دفعـــة قوية وســـريعة فى كافة بناءاتها الاقتصادية والاجتماعيـة والسياسية حتى تغربل الأوضـاع ليبقى منهـا مايواكب الوضعية المعاصرة والمتقدمة ٠

وأستطيع أن أضرب مثلا ما بعلاقة المشـكلة السكانية وهى الظاهرة الديمجرافية التى تتسم بها المجتمعات النامية بحـــالة النمو فيها ، اننى لا أعتقد اطلاقا أن ترسمهذه المجتمعات سياستها الاقتصاديةوالاجتماعيةوفقا لظاهرة النمو الاقصادى فى حين أن هناك أفواها جديدة تظهر الى الوجود كل يوم وتزيد بسرعة رهيبة لاتلاحقها أى مظاهر للنمو وتكون النتيجة عجز عملية النمو الاقتصادى ذاتها عن تحقيق هدفها لأن كافة المتغيراتالديمجرافية لاتعطيها فرص العمل المتدرج ٠

ومن هذا المنطلق فاذا كانت حـــركة النمو الاقتصادى قد ظهرت فى مجتمعات رأسمالية فى اطار ظروف نهضة صناعية ، ومحاولة من الانسان الارتقاء بأوضاعه المادية والمعنوية ، اذا قلنـــا ذلك فانه لايعـد أمرا غريبا لأن هذه الدول الرأسمالية فى الماضى والحاضر قـد عاشت ظروفا مجتمعية ودولية تختلف عما تعانى منه الدول النامية اليوم ، فاذا كانت قـد حققت قدرا ملموسا ونموذجا رائعا فى النمو الاقتصادى أفضى بها الى تقـــدم هائل فى كافة نواحى الحياة ، فانها اليوم لاتتعجل المزيد من التقدم طالما أنها تسير وفق سياسة اقتصادية تعتمد على مظاهر النمـــو وبأسلوب رشيد ، ولكن المشكلة تتعلق بالعالم الثانى الذى يحاول أن يختصر مسافة الزمن حتى يلحق بركب التقدم العالمى متخذا من هـذا العالم المتقـــدم نموذجا له ورائدا ٠

وفضلا عن ذلك فان النمو بالفهم المعاصر يتطلب الارتكاز الى قاعدة صلبة من المتغيرات المجتمعية التى تؤثر فى مساره وحركته ، مثال ذلك مدى التكيف المطلوب بين عناصر الثقـــافة فى المجتمع بحيث تواكب العـادات والتقاليد والتراث كافة مظاهر التغير التكنولوجى ، وهـــل يستمر ذلك فى سهولة ويسر فى العالم النامى ، ان الظواهر الملموسة تؤكد وجـــود هوة

ثقافية فى هذا العالم تؤكد الوجوب فى الاسراع بعلاجها حتى تسير الامور فى الجانب الصحيح ٠

واننى اتفق مع هيرشمان فى أن علاج التخلف الاقتصادى فى المجتمعات لايأتى الا من خلال نمو غير متوازن فى الاقتصاد القومى بمعنى أن تضع الدولة أولويات فى تنفيذ مشروعاتها الاقتصادية وبالتالى سوف يكون هناك مشروعات تسبق فى التنفيذ مشروعات أخرى يكون لها مرتبة ثانية فى الاستراتيجية الاقتصادية ، وسندى فى هذا الاتجاه ما نلاحظه اليوم من أن المجتمعات النامية ترى فى الصناعة مستقبل تقدمها وركائز خضارتها وبالتالى فانها تهتم بها وتوليها مزيدا من العناية ، بينما لاتشغل الزراعة مثل هذا الاهتمام ٠

ومع هذا لا ينبغى بأى حال من الأحوال أن يكون اللاتوازن بين عناصر النشاط الاقتصادى شاسعا بحيث يخلق تقدما فى جانب وتخلفا فى جانب آخر ، بل أننى أرى أن يكون لا توازنا متقاربا فى الدرجة والنوع وبهذا نتلافى مخاطر أى عمل تنموى مختل ٠

التنمية الاقتصادية

تناولنا بالدراسة والتحليل فى الفقرة السابقة عملية النمو الاقتصادى وانهينا الى اعتبار أن هذه العملية هى بين خصائص مرحلة التقدم الاقتصادى فى العالم الرأسمالى لأن الظروف التى مرت بها الدول الرأسمالية خاصة ظهور الثورة الصناعية دفعت هذه الدول الى الدخول فى مراحل نمو اقتصادى معاصر ، لذلك أوضحنا أن العالم النامى اليوم لا يمكن أن يسعفه الزمن للوصول الى تطلعاته فى التقدم والرخاء المادى والانسانى مثلما وصلت اليه المجتمعات الرأسمالية باتخاذ أسلوب النمو الاقتصادى طريقا الى ذلك التقدم ، بل أن الأمر محتاج الى دفعات قوية من عملية تنمية شاملة تضم كافة قطاعات المجتمع ، ذلك لأن ظروف هذه المجتمعات مغايرة للظروف والملابسات التى عاشتها الدول المتقدمة فى بواكير عهدها بمرحلة النمو الاقتصادى ٠ فماذا نقصد اذن بعملية التنمية الاقتصادية ؟ ٠

للاجابة على هذا السؤال فان الضرورة تحتم أن نتعرف على الاهتمامات المبكرة بمسألة التنمية الاقتصادية ، هـذا من ناحيـة ، ومن ناحيـة أخرى نستعرض بعض آراء ماركس الذى تناول دراسة التنمية (التحديث) فى اطار مفهوم ايديولوجى معين يشير الى نظرية اقتصادية فى الفكر التنموى ، كما تعرض لآراء روستو Rostow الذى خرج بنظرية توضح نمـاذج محـدودة للتنمية تسير فوق تحديد حتمى معين ، وفضـلا عن ذلك نشير الى بعض الكتابات الاقتصادية التى تتسم بالمرونة وتفاعل الجوانب الاجتماعيـة مع الاقتصاد ومثلما يشير فبلن وجالبريث ، ثم نتساءل أخيرا هل يتمكن الانسان أن يحقق مظاهر التنمية وأهدافها بمفرده أم أنه فى حاجة الى قرار سياسى يصدر عن الدولة التى ينتمى اليها ؟

الاهتمامات المبكرة بعملية التنمية :

بادى ذى بدء يمكن القول أن موضوع التنمية قـد نال اهتماما بالغا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، ويمكن القول أن المرجع الأساسى فى هذا المجـال يكمن فى آراء ماركس نفسه ـ وسوف نشير الى تفصيل ذلك فيما بعد ـ الذى قام بدراسة نقدية للاقتصاد الرأسمالى ، محـاولا الوصول الى اقامة نظام اشتراكى بدلا من النظـام الرأسمالى ، وفضلا عن ذلك لا يمكن لنا أن نغفل فى هذا المقام تلك الدراسات الاقتصادية التى قام بهـا العلامة ماكس فيبر Weber والتى تتركز حول دراسة الأخلاق البروتستانتية ونمو الرأسمالية ، كما ظهر الاهتمام بموضوع التنمية أيضـا فى أعمـال ورتر سمبارت Sombart عن الرأسمالية ومنهج دراستها ، كما حـاول كليمنت جيجلار Juglar تحليل ظاهرة دائرة الأعمال فى دراسته الشهيرة حول تاريخ الاقتصاد الكمى عام ١٨٦٠ ٠

وفضـلا عن ذلك فانه يدخل فى اطار دراسة التنمية ما يتعلق بدراسة تاريخ الطبقات الاجتماعية وأثر التصنيع ، كما يبدو ذلك فى كتابات انجلز عن حال الطبقات العاملة فى انجلترا ، كما ظهرت مع بداية القرن العشرين دراسات التغير الاجتماعى فى العالم الصناعى تحت تأثير دراسة التاريخ الاقتصادى الاجتماعى فى العالم ٠

هذه الكتابات والدراسات المختلفة انما تعكس لنا أبعـــادا ثقافيـــة واجتماعية واقتصادية تشير الى بعض المفاهيم المستحدثة حـــول أهميـــة المشاركة الاجتماعية ومـــدى اسهام الحـــكومات فى التنمية ظهر مفهـــوم التوازن الاقصادى فى صورة معاصرة ، كما بررت فكرة التدرج الاجتماعى ودور رأس المال فى المسئولية الاجتماعية ، ظهرت كل هـــذه المفـــاهيم فى كافة مشـــروعات التنميـــة التى تحققت فى آســـيا وأفريقيا على سبيل المثال(١٤) ٠

لقـــد دفعت المشكلة الاقتصادية أقلام المفكرين والكتاب الى ضرورة ايجاد علاج لها ، فحاول العديد من علماء الغرب تحديد مخرج لهذه المشكلة بالدخول فى مرحلة النمو الاقتصادى ، كما حاول ذلك بيجو Pigu فى أعماله العظيمة حول اقتصاديات الرفاهية عام ١٩٢٠ والذى أكد وجـــود انتشار ظاهرة الفقر كحقيقة اقتصادية لهـــا ما يبررها فى تاريخ المجتمعات وتعمل الوكالات المتخصصة جاهدة على علاجهـــا حتى يتحقق المستوى الانسانى للمواطن ، وفى نفس الوقت ظهرت أعمال العلامة كينز Keynes التى أكدت انتشار الفقر خاصـــة خارج المجتمع الأوربى وذلك فى اطـــار دراسته عن الأزمة الاقتصادية عام ١٩٣٠ ، وفى عـــام ١٩٤٨ نجـــد بول ساملسون Sammelson يخرج علينا بالطبعة الأولى من كتاب « الاقتصاديات » الذى بناه وفقا لنظرية التخلف وتحدث بالتـــالى عن ظاهرة الفقر وأشـــار الى تحسين مستوى معيشة العالم الغربى فى حين أن حوالى ثلثى سكان العالم يعانون الفقر ، كما كتب عن مساعدات البنك الدولى فى تطوير وتنمية دول شمال أوربا الصناعية ، فى الوقت الذى يعانى فيه العامل من الفقر وعـــدم الأمان فى أقطار أخرى ٠

وبينما تحتل دراسات ظاهرة الفقر اهتمام علمـــاء الفكر الاقتصادى وغيرهم اذا بنـــا نلمس عن كثب كتابات وتحقيقات تنمو خـــارج دول العالم الغربى ، تشير الى أن تخلف المجتمعات الفقيرة اليوم انما مرده الى عامل الاستعمار ، ومن ثم ينبغى على هـــذه المجتمعات البحث عن كافة الوسائل لعلاج ما خلفه هذا الاستعمار من مشكلات وآثار وخيمة على بناء المجتمع

---

(١٤) Harold Brookfield : Op. cit. P. 196.

واقتصادياته مؤكدين على أهمية تضافر الجهد المحلى الأهلى مع الجهد الرسمى من أجل التخلص من المشكلات التى يعانى منها الانسان(١٥) ٠

يتضح من كل ما تقدم أن هناك اهتماما ملحا بجدوى البحث عن أنسب علاج لكافة المشكلات والقضايا الاقتصادية التى تعانى منها المجتمعات ، ولئن اتفق الكتاب والمفكرون على حقيقة معاناة أغلب سكان العالم من أزمة الفقر التى تهدد كينونة الانسان وتحط من قدره وتقف عائقا نحو تحقيق متطلباته الرئيسية ، تلك الحقيقة التى لايمكن انكارها ، الا أن هؤلاء المفكرين والعلماء اختلفوا فى وسائل علاج هذه المسألة فمنهم من اتجه بالعلاج فى اطار فكرة النمو الاقتصادى وفلسفتها وأن اتجه الى اعتبارها مظهر من مظاهر التنمية ، وأن على المجتمعات المتخلفة أن تترسم خطى العالم الرأسمالى المتقدم فى طريقها الى اصلاح مسار اقتصادها ، هذا فى الوقت الذى اتجهت فيه كتابات أخرى نحو البحث عن دوافع التخلف الاقتصادى والاجتماعى ، وردت ذلك الى دوافع خارجية مثل عامل الاستعمار وآثاره ، أو عوامل داخلية كامنة فى البنيان الاجتماعى وتخلف القيم والتراث الذى أدى بالتالى الى التخلف الشامل للمجتمعات ٠

الفكر التنموى عند ماركس :

حاول ماركس وهو بصدد دراسات التنمية أو يتجه بها وجهة ايديولوجية ، فقد استعان بالمنطق الجدلى فى تحليله للديناميات التاريخية لاقتصاد المجتمع الأوربى وحالة الانتاج فيه التى تتسم بالثبات النسبى ٠ وتحدث عن مستقبل العالم النامى بصورة كلية وصاغ ذلك فى مصطلحات توضح تأثير الاستعمار العالمى الرأسمالى ، ورأى أن المجتمع الذى يسير وفق سياسة التوجيه الاقتصادى ، انما يطور نفسه من الداخل وان أثار ذلك موضوعات جدلية فى اطار الفلسفة الرأسمالية ، ان المجتمع الذى يخطو خطوات بعيدة عن الفكر الرأسمالى انما يمتلك مصادر التغيير والتقدم ، وبذلك فقد تنبأ ماركس بهزيمة الرأسمالية ومن ثم انتصار الاشتراكية فى نهاية الأمر حينما تمتلك المجتمعات الاشتراكية فى نهاية الأمر القوة لقهر

---

(١٥) Jadish Bhagawati : Development and planning, Goerge Allen & Unwin Ltd. London 1972 P. 13.

الاستعمار الأوربى ، تلك القوة المستخدمة فى اقامة صناعات قوية تكون سند الاحداث ثورة عالمية على الأوضاع الاحتكارية الرأسمالية وانتصار طبقة البروليتاريا فى كافة المجتمعات المتخلفة (المستعمرة) والاطاحة بالطبقات الرأسمالية المستغلة ٠

ويشير سلومو أفينيرى Avineri فى مقدمة كتاب له عن آراء ماركس حول الاستعمار والتحديث ، أن ماركس هو المفكر الأوربى الذى اهتم بصفة مبدئية بانطباعات الصناعة على المجتمع الغربى ، والذى تناول فى حزم دراسة الطبقات الاجتماعية فى المنشور الشيوعى ، هذه الآراء التى اهتم بها الشرق الأوربى والتى لم يرض عنها العالم الغربى الرأسمالى(١٦) ٠

وفضلا عما تقدم ، فقد اتجه ماركس الى اعتبار ما يسود العالم الرأسمالى من مظاهر التنمية (التحديث) عملية شاملة ظهرت فى أوربا ثم انتشرت فى باقى أجزاء العالم من خلال وسائل الاتصال الثقافى البرجوازى فى الدول المتخلفة ، ومع هذا فانه ـ كما سبق القول ـ تنبأ ببداية النهاية لحركة الاستعمار الرأسمالى بسبب واضح هو افتقار الطبقة البرجوازية التى تحملت تبعات التحديث فى العالم الرأسمالى ووصلت الى مرحلة الزعامة والقوة فى المجتمع بدأت حينئذ تحافظ على هذه الوضعية التقليدية ولم تحاول يوما ما الى تصدير ثورة التحديث والتغيير الى الدول المتخلفة ، أضف الى ذلك أن من عوامل انهيار الرأسمالية ما يسود فى مجتمعاتها من صراع طبقى بين البروليتاريا الأكثر عددا والأسوأ حالا وبين هذه الطبقة البرجوازية المتحكمة ٠

لقد اتسمت نظرية ماركس بالاهتمام بتاريخ الجنس البشرى أملا فى تحقيق ذاتية الانسان فى مجتمع ما بعد التاريخ الذى يسميه ماركس بالمجتمع الاشتراكى أو الشيوعى والذى يتحقق على مرحلتين : المرحلة الأولى تبدو فى قيام الثورة البروليتارية (العمالية) وهذه المرحلة تمثل الشيوعية الأولية ، والمرحلة الثانية هى التى ستتيح أمام طبقة البروليتاريا انتاج السلع الكافية للتوزيع طبقا للحاجات ٠

وبالاضافة الى ذلك فان ماركس وانجلز يعتقدان فى التنمية الخلاقة

---

(١٦) Bhagawati : Ibid P. 13.

التى يتميز بهـا الانسان ، انه كائن حر ومبـدع ، ولديه القـدرات النظرية والتلقائية للعمل والانتاج ٠

وقد وجهت انتقادات كثيرة للفـكر الماركسى ، من ذلك على سبيل المثال انه بالرجوع الى ما قاله ماركس عن الدول الأقل تقدما منذ مائة عام بالنسبة للدول المتقدمة لم نجد الصورة متطابقة الا فى عـدد قليل منها وهى البلاد التى فلتت من الخضوع لسيطرة البلاد الأكثر تقدما ٠

كما تبين أن اتجاهات التحديث فى دول رأسماليـة كانجلترا وفرنسا وألمانيا على سبيل المثال لم تحـدث الأزمات الاقتصادية التى تنبأ بهـا ماركس نتيجة لزيادة الانتاج ، فضلا عن أن الطبقة البرجوازية لا تمثل فى عالم اليوم قلة ثرية من ناحية فى مواجهة بروليتاريا بائسـة من ناحيـة أخرى ، بل اننا نشاهد اليوم أن الثروة تميل الى الانتشـار بحيث تخلق جماعات اقتصـادية واجتماعيـة وسيطة وتزداد بمرور الوقت سيطرة على العمل الصناعى وتحقق نجاحات شتى فى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للعمل ٠

وان الاسهام الذى جاء به ماركس هو اعتبار أن التنمية (التحديث) يمثل ثورة على الأوضاع التقليدية ، ويتضمن تحولات فى البناء الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والقانونى والقيمى ، ومن شأن هـذا التحول نشأة صراعات تنتهى الى تغير لصـالح القوى الاجتماعية العريضة ، وفضلا عن ذلك فان نظرية ماركس فى التنمية تؤكد دور العوامل الاقتصاديةوالتكنولوجية فى التغيير الاجتماعى وان افتقد ماركس الأساس المقـارن فى تفسير عملية التنمية(١٧) ٠

ومن رأيى أن ارتكاز ماركس على عامل واحد هو الاقتصاد فى تفسير حركة المجتمعات الى التنمية أو التحـديث كما يشير الى ذلك يغفل فى واقع الأمر كافة العوامل والمتغيرات الاجتماعية الأخـرى التى تبرز فى التراث الثقـافى والقيمى للمجتمع والتى تدفع الى التغيير أو تقف حائلا دونه ،

---

(١٧) د٠ السيد محمد الحسينى وآخـرون : دراسات فى التنميـة الاجتماعية ، دار المعارف بمصر الطبعة الثانية ١٩٧٤ ص٣٠ ٠

أو بمعنى آخر حين نقوم بتفسير ظاهرة التنمية ينبغى أن نردها الى عوامل متداخلة ومتفاعلة ومتساندة وليس الى عامل واحد ٠

الفكر التنموى عند رستو :

تتضح من كافة الاتجاهات السابقة أن هناك اهتماما عالميا بعملية التنمية سواء من جانب علماء الاقتصاد الذين أولوا هذا الموضوع مزيد عنايتهم أو من جانب علماء الاجتماع الذين أظهروا اهتماما ملحوظا بالجانب الاجتماعى للتنمية انطلاقا من بناءات اجتماعية مختلفة ، وزيادة فى الايضاح يمكن القول أن هناك ثمة علاقة وثيقة بين الاقتصاد وكافة العلوم الاجتماعية التى تتناول بالدراسة والتحليل كافة الظاهرات الاجتماعية السائدة فى المجتمعات وتساعد هذه العلاقة على الاستفادة من كافة معطيات هذه العلوم الاجتماعية فى التوصل الى نتائج ذات شأن فى مجال التنمية ٠

والحقيقة التى لا مراء فيها ـ وكما سبق أن أوضحنا ـ هى انتشار الفقر المادى فى العالم النامى بسبب التزايد السكانى خاصة فى افريقيا وآسيا تلك الزيادة التى تؤثر على حقيقة الأوضاع الاقتصادية والتى تبدو من خلال الخدمات التى تقدمها الدولة الى المواطن ، أو الخدمات المقدمة من المنظمة العالمية ، وكافة المساعدات المقدمة من الدول المتقدمة ، فان هذه الخدمات والمعونات تؤكد على حقيقة وجود الفقر كظاهرة اجتماعية لا جدال فيها ، ونعنى بالفقر هنا عدم الكفاية فى الطعام ونعنى به المرض والموت المبكر ونعنى به الجهل والجمود ، تلك الآثار التى ما زال يعانى منها الملايين من أبناء أسرتنا الانسانية ٠

من أجل ذلك فان الأولوية المبذولة لعلاج هذه المظاهر المتخلفة انما توجه نحو زيادة دخول الأفراد والأمم بالاستعانة بكافة الدراسات والتحليلات الاقتصادية والتخطيطية والسياسية ، وليس هناك جدل فى أن رجال الاقتصاد حينما يدرسون هذه الأوضاع بهدف الارتقاء بمستوى المعيشة فانهم يستخدمون كافة المقاييس الاقتصادية فى ضوء الحقيقة الاجتماعية التى يتعامل معها رجل الاقتصاد ، ومن هنا جاء الاهتمام بكافة الانجازات والنظريات السياسية والاجتماعية ٠

ويستطيع الاقتصاديون البدء فى جهودهم التنموية حين يتمكنو

من الوصول الى النظرية الاقتصادية التى تحقق لهم فروضهم السياسية ، فلقد كان آدم سميث ودافيد ريكاردو وكارل ماركس وماينار فينز نظريين ، لكنهم ساهموا فى صنع القرار وانه بفضل النظرية الاقتصادية الناجحة يمكن أن تتحقق العلاقة بين الاقتصاد والسياسة من أجل التنمية ، ان النظرية الاقتصادية المفضلة هى الأداة المناسبة لمعرفة اتجاه التحول نحو ما ينبغى أن يكون أو حتى ما هو كائن بالفعل ، ويستطيع الاقتصاديون أن يصلوا الى مثل هذه النظرية المقنعة والمؤثرة فى توجيه السياسة القومية بالاستعانة بكافة الاتجاهات أو التحليلات الكمية للبناء الاقتصادى ، وفضلا عن ذلك فان هذه التحليلات الكمية تفيد من ناحية أخرى كافة العلوم الاجتماعية الأخرى ،ومن هنا تبدو الطبيعة الكمية كجزء من القيمة الاجتماعية التى تهدف الى رسم نماذج نظرية تخلق عن طريقها علاقات وظيفية واستراتيجية ٠

ولقد أشار روستو الى أن نماذج التنمية فى بلاد مثل الهند ونيجريا يمكن الاستفادة منها فى معرفة حركة تحول التاريخ بالنسبة لانجلترا والمانيا مثلا بل ان لدينا نموذجا آخر فى روسيا واليابان(١٨) ٠

وجدير بالذكر أن روستو قد خرج بنظرية فى التنمية لقيت قبولا عاما منذ أواسط الخمسينات ، وتبدو من خلال خمس مراحل متعاقبة تمر بها البلاد فى طريقها الى التنمية :

المرحلة الأولى – وقد أطلق عليها روستو اسم مرحلة الاقتصاد التقليدى The Traditional Society تتميز بالعزلة عن باقى المجتمعات وعدم تشجيع التجديد وضعف الاستثمارات وثبات الاقتصاد القومى فى حالة متخلفة ، هذه المظاهر عاشتها كافة المجتمعات فى اطار فترة الركود الاقتصادى والانطواء والتمركز حول ذاتها بدرجات متفاوتة منذ فجر التاريخ حتى العصور الوسطى بل أن العالم لم يعرف النمو المستقر الا منذ قرنين أو ثلاثة ٠

المرحلة الثانية – وتبدو مقوماتها فى بداية الأمر بمعدل بطىء ، ثم تسعى القوى الجديدة التى تظهر فى أحكام قبضتها على القوى التقليدية ،

---

(١٨) Dalton : Op. Cit. P. 4.

ومن ثم تعمل على زيادة المدخرات والاستثمارات وتنشيط عمليات التبادل التجارى واستخدام النقود كوسيلة للتداول وقياس قيم الأشياء ، ثم تظهر مؤسسات الائتمان والصرف فى الداخل والخارج وتزيد من الناتج الزراعى لسد احتياجات السكان ٠

المرحلة الثالثة ـ وهى مرحلة الانطلاق ، وتستغرق فى رأى روستو عقدين أو ثلاثة حيث يبدو خلالها ناتج استثمارات الماضى فى تأكيد ودعم الهيكل التنموى وتعتبر هذه المرحلة خطوة نحو تطبيق الاكتشافات العلمية والفنية وزيادة المدخرات بحيث ترتفع فى النهاية نسبة الاستثمار الصافى لتصل الى الحد الذى يصل الى تحويل مشروعات التنمية ذاتيا دون مساعدة خارجية ٠

المرحلة الرابعة ـ وهى مرحلة النضج الاقتصادى نتيجة التوسع فى المستحدثات الفنية والعلمية وتعميقها وازدهار صناعة الآلات بصفة خاصة ، وكان لبريطانيا قصب السبق فى هذه المرحلة خلال القرن التاسع عشر :

المرحلة الخامسة ـ وهى مرحلة الاستهلاك الكبير ، تلك المرحلة التى تمر بها الولايات المتحدة ودول اسكندنافيا حاليا وهى تتسم بزيادة الثراء والقضاء على الفقر والجهل والمرض الا فى قطاعات هامشية ، وتزيد السلع المعمرة والطلب عليها وتطلب نقابات العمال الفنيين خلالها بخفض ساعات العمل حتى يتيسر للعاملين التمتع بثمار وتنميته فى أوقات الفراغ(١٩) ٠

لكن النظرية بوضعها الحالى قد تعرضت لانتقادات شديدة ، وتبدو هذه الانتقادات فى أن هذه المراحل السابقة الذكر تحكى فى تبسيط مخل وتمجيد ممل تاريخ الرأسمالية الغربية ، ذلك أن الظروف المهيئة للانطلاق عند روستو لم تتوفر لأول مرة فى تاريخ البشرية الا فى أوربا الغربية فى نهاية القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر ، وان التاريخ الحديث يؤكد أن هذه الظروف لا يمكن توفرها فى مجتمعات محلية وتلقائيا الا بتدخل خارجى من مجتمعات أكثر تقدما يهيىء المجتمعات التقليدية

---

(١٩) د٠ على الجريتلى : التاريخ الاقتصادى للثورة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٦ دار المعارف بمصر ١٩٧٤ ص١١ ٠

لتحقيق عملية بناء بديل حديث لها · ولهذا فانه يتضح أن النمو الاقتصادى فى مؤلف رستو (مراحل النمو الاقتصادى) ظاهرة غربية خالصـــة فهو يزعم أن النمو قد ظهر فى أوربا الغربية تلقائيا ·

فضلا عن أن ظروف النمو الاقتصـــادى ليست فى حقيقتها الا جوهر الرأسمالية ذلك أن تقدم العـلم والتكنولوجيا عرفته مجتمعات كثيرة قبـل غرب أوربا ، والظروف الأخرى للنمو ان هى الا توفر طبقة رأسمالية تستثمر رءوس أموالها ثم طبقة عاملة ترضى بظروف انتاج وفقا لتحكم الآلة وتجعلهم فى حالة اغتراب كامل ·

وقد أغفل رستو ظرفا هاما من الظروف المهيئة للانطلاق فى الرأسمالية الغربية وهـــو الاستعمار ونهب ثروات المجتمعات التى حققت عن طريقهما مراحل ازدهارها وتقدمها فى الوقت الذى حرم فيـه الاستعمار الشعوب من فرص تنمية ذاتها زعمـا بأن الرأسماليـــة هى السبيل الوحيـــد للتنمية والازدهار(٢٠) ·

وفضلا عن كل ما تقدم فانه مع اعتـــراف كثير من الباحثين بفائدة التحليل المرحلى لنظرية روستو فانهم ينكرون حتمية حدوث التنمية على النحو الذى وضعته النظرية ، ذلك أن مرور العالم الأوربى بمراحل محـــددة فى تاريخها الاقتصادى لا يعنى بالضرورة أن المجتمعات النامية تسير وفقا لهذه المراحل فى المستقبل خاصة وأنها تواجه صعوبات خطيرة وهى على أهبـة الاستعداد للتنمية أهمها ازدياد السكان واختـلال ميزان المدفوعات ونقص طلب أوربا وأمريكا على المواد الأولية وتثاقل معدلات التنمية ، كما أن مرحلة الانطلاق تتعرض لكثير من النقد من حيث صعوبة تحديد موعد بدئها وانتهائها بالدقة واضطراب الاحصاءات فى هـــذا الصدد ، فضلا عن تعذر الفصل بين مرحلة الانطلاق فى التنمية والمراحل التالية وصعوبة تحديد القطـاع الرائد الذى يمارس التجديد لأول مرة(٢١) ·

---

(٢٠) د· اسماعيل صبرى عبد الله : نحو نظـــام اقتصادى عالمى جديد · الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦ ص ١٣١ ·

(٢١) د· على الجريتلى : مرجع سابق ص١٤ ·

واضح اذن أننا أمام نموذجين من نماذج الفكر التنموى ، النموذج الأول لكارل ماركس وهو نموذج عقائدى غايته تحقيق المجتمع الاشتراكى وفقا للصورة التى رسمها له ماركس بعد أن يجهز على النظام الرأسمالى ، والنموذج الثانى للعلامة روستو وهو يمثل فى واقع الأمر وجهة نظر غربية رأسمالية تحدد ملامح الطريق الى التنمية وفقا للظروف التى عاشتها أوربا خلال مراحل تطور اقتصادياتها • وانى أتساءل اذا أرادت دولة نامية أن تحقق لنفسها طريقا الى تنمية قدراتها ومواردها الاقتصادية والمادية فأى النموذجين تختار ؟ أتختار النموذج الذى يفضى بها الى تنمية اشتراكية ماركسية ، أم انها تحبذ النموذج الرأسمالى وتسير فى خطى وئيدة مهما طالت لتحقق لنفسها نموذجا تنمويا مثلما هو حادث اليوم فى العالم الغربى ؟

أرى أن المجتمعات النامية لا يمكن أن تبدأ مراحل التنمة فيها من فراغ ودون الاستفادة من خبرة الآخرين ، لذلك فلا بأس لديها من الانفتاح التنموى على الشرق والغرب ، تدرس تجاربه ، وتحلل خبراته وتنتهى أخيرا الى اتجاه محدود •

هذا الاتجاه المحدد فى الخط التنموى للمجتمع النامى أرى أن يكون نابعا من ظروفه وأوضاعه الداخلية ، ويرتكز أول ما يرتكز الى مقومات تراثه الثقافى الاجتماعى والاخلاقى والقيمى لأن النقل الحرفى لنظم المجتمعات الأخرى حتى ولو كانت نامية أساسا فيه مخاطرة جسيمة على مستقبل ومسار خطة التنمية الشاملة فى المجتمع ، فضلا عما قد يحدث من صراعات بين الدخيل والأصيل فى الفكر التنموى ، والى أن يصل المجتمع النامى الى هذه الخطوة نحو الاعتراف بالذات فان الظروف الداخلية سوف تكون مهيأة للتخطيط للتنمية الشاملة فيه ؛ وهذا الأمر يحفزنا للحديث عن التنمية فى اطار تنظيم اجتماعى يحدد مسار الخطة وأهدافها ومراميها القريبة والبعيدة •

التنمية الاقتصادية من خلال التنظيم الاجتماعى :

يشير كل من فيلن وجالبريث الى تطبيقات اجتماعية للنظام الاقتصادى داخل المجتمع يحد مستوى الأداء من واقع دراسة التنظيم والاطار الثقافى

الذى تنمو بداخله الوظائف الاقتصادية ، وذلك التنظيم الثقافى والاجتماعى الذى يعبر عن التلاحم والعلاقة العضوية بين الاقتصاد وباقى العلوم الاجتماعية التى تساعد الاقتصاد على الوقوف على طبيعة المشكلات الحقيقية التى يواجهها المجتمع ويرسم أسلوب العلاج الذى يأتى بنتائج مثمرة مثلما فعل ايفرت هاجن • وان ما شهده العالم فى السنوات الأخيرة من أحداث وأزمات اقتصادية دفعت الاقتصاديين الى تطوير أساليب التنمية الحديثة على نحو ما هو ملاحظ من ظهور بوادر التخطيط المركزى فى العالم الرأسمالى خلال الحرب الثانية(٢٢) •

وتأكيدا لهذا التلاحم الذى ظهر فى الكتابات المتأخرة بين الاقتصاد والنظم الاجتماعية ؛ يمكن القول أن البعض قد اتجه الى دراسة التنمية من زاوية متخصصة الأمر الذى خلف وراءه نتائج هزيلة لانعدام التكامل والتنسيق ؛ الأمر الذى حتم أهمية دراسة التنمية فى اطار شامل يساعد الانسان على تأكيد احتياجاته ومطالبه وآماله فى الحياة بشكل أفضل خاصة اذا ما ارتكز هذا الفهم الشامل على أسلوب علمى يتجه الى دراسة الكيفية للمطالب التنموية ، ومن هذا المنطلق يمكن أن يحقق الانسان أفضل النتائج الاجتماعية والاقتصادية والسياسية قياسا الى الهدف الذى وضعه نصب عينيه استراتيجية التنمية •

ان أزمة الانسان المعاصر ينبغى أن تنظر اليها من خلال تفاعل تغييرات ثلاث • أن لهذا الانسان احتياجات ، لايمكن تحقيقها الا فى اطار توافر موارد فنية ، فضلا عن وجود سياسة سكانية متوازنة ، كما أن تحقيق احتياجات الانسان بالمقياس الذى ترضى عنه ربما يحقق هدفه فى الوصول الى مستوى معيشى أفضل ولا يتأتى ذلك الا عن طريق بذل جهد خلاق فى اكتشاف المصادر الطبيعية واستغلالها لخدمة الانسان • وليس هناك أدنى شك فى أن النظرة العلمية لاستثمار الموارد الانسانية المتاحة سوف تمكن من وضع النقط فوق الحروف من حيث توجيه مزيد من الجهد تجاه البحث عن موارد أخرى بحيث يكون لمبدأ الاكتفاء معنى فى عالم التنمية وتنتفى مظاهر العجز أو الأزمات الطاحنة •

---

(٢٢) Dalton : op. cit. p. 4.

ان للانسان احتياجات ومطالب متعددة فى الطعام والاسكان ٠٠ الخ وهو يريد أن يحققها دفعة واحدة ، ومن أجـل ذلك فهو يميل الى التجمع فى اطار جماعات تكون أكثر قوة من أجل تحقيق له مطالبه واحتياجاته المتزايدة وتبدو هذه العمليات التنموية من خلال تنظيم اجتماعى ويعبر عنها بوسائل الاتصال والتجارة والنظم الداخلية والتخطيط والدفاع ، كما ينبغى أن يعى الانسان أن تحقيق هذه الأهداف يجب أن يساير بخط صناعى هائل يعكس تقدمه الاقتصادى واستثمار طاقاته وموارده(٢٣) ٠

معنى هذا أن هناك علاقة وثيقة بين الاقتصاد كعـلم وأسلوب التطبيق من خلال تنظيم اجتماعى يساعد الانسان على أداء دوره التنموى داخـل المجتمع رغم ما قد يواجه عملية اعداد الانسان للعمل التنموى من مشكلات كثيرة فى العالم النامى ، وهذا يتطلب أن يكون هناك تناسق بين نظم الانتاج والخدمات من أجل استمرار الحياة من ناحية : ومن ناحيـــة أخرى فان التنظيم الاجتماعى يهيىء سبل تسويق المنتجات والسلع بصورة تدفع بالتنمية الى الأمام فى أسلوب متزن رشيد(٢٤) ٠

وانه من خـلال العرض السابق نستطيع القـول أن عملية التنمية فى القرن الحالى أصبح لها اهتمام خاص عنـــد كافة الدول التى تريد تطوير نفسها للحاق بركب التطـــور العالمى بحيث تتمكن من خلق ظروف التنمية وفقا للمبادىء التى تؤمن بها وتحققها من خلال التشريعات التى تصدرها ، والقيم التى تواكب هـــذه الوضعية الاجتماعية والاقتصادية ، وتعمل على ثبات واستقرار العناصر البنائية فى المجتمع ، ومن هنـــا يمكن القول أننا بالفعل فى حاجة الى نظرية اجتماعية للتغيير من أجل علاج مشكلاتنا(٢٥) ٠

وهكذا تبدو النظرة الموضوعية نحو تأكيد أواصر التكامل بين عناصر

---

(٢٣) Richard L. Meier : Science and Economic Development, John Wiley, New York, 1956 P. 4.

(٢٤) Robert L. Heilbroner : The Economic Problem, 1978 P. 11.

(٢٥) George Gurvitch & Welbert Moore : Twentieth Century sociology, The Philosophical Library, New York, 1945 P. 462.

التنمية اقتصادية كانت أم اجتماعية ، وهى نظرة نحاول جهد الطاقة الى تثبيتها وزيادة الايمان بها حتى تتهيأ الظروف التى تخلق التفاعل بين كافة الأجهزة القائمة على تنمية وتطوير المجتمعات الى مستقبل أفضل ٠

واذا كانت فى المقام أوكد على العنصر التكاملى فى التنمية الشاملة ، فما هو دور البعد السياسى فى الاعتقاد بفاعلية التنمية المتكاملة ؟ أو بمعنى آخر اذا كان مطلب الانسان فى التنمية يعتبر ضرورة اجتماعية ، فهل يستطيع هذا الانسان أن يحقق هذا المطلب التنموى دون تدخل الدولة كاطار سياسى يعيش فى حمايته ؟

الدولة والتنمية :

تلاحظ مع بداية النهاية للقرن التاسع عشر نموا متعاطفا لتدخل الدولة فى كافة مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية :

ففى مجال الزراعة ـ اهتمت الحكومات بمطالب الزراعة ، وظهرت المساعدات الحكومية فى التأكيد على اتباع أساليب فنية وعلمية لانعاش المحصول الزراعى ، فضلا عن تشجيع فكرة التعاونيات من أجل مساعدة الانسان رقيق الحال على التغالب على مشكلاته وانتشاله من ربقة عبودية أخيه الانسان القوى ، فأمدته الحكومة بالمال والسلفيات والرهائن كما حدث فى المانيا وروسيا اللتان وضعتا نظاما تعاونيا للأرض ، كما تدخلت الدولة حين قدمت للمزارعين خدمات زراعية ووضعت لها تعريفة محددة وأعادت صياغة قوانين الضرائب(٢٦) ٠

وليس من شك فى أهمية هذه المساعدات التى تقدمها الدولة للنشاط الزراعى خاصة اذا ماعلمنا أن لهذا النشاط دور مؤثر فى عملية التنمية الاقتصادية ويشير جيل جونسون D. Gale Johnson أن للزراعة دور هام فى التنمية الاقتصادية لأنها المصدر الرئيسى للطعام الذى يمثل المشكلة الأساسية لغالبية الشعوب النامية بسبب أن الطلب على الطعام ينمو بسرعة

---

(٢٦) L. C. Aknowles : Economic Development in the Nineteenth contury, Routledge, keganpaul Ltd. London 1958 P. 339.

فائقة نتيجة للزيادة السكانية الأمر الذى توليه الدولة اهتماما بالغا وتحاول بشتى الطرق أن تعالج هذه المشكلة بشكل أو بآخر بحسب الأيديولوجية السائدة فى المجتمع ، فنجد أن الدول الاشتراكية تهتم بالحل الجماعى للمشكلة وان كانت الدول الرأسمالة تقوم بتشجيع القطاع الخاص لعلاج المشكلة الزراعية(٢٧) ٠

وفى مجال الصناعة – ظهر التدخل الحكومى فى العمل الصناعى من خلال الوقوف على أسلوب الانتاج الفعلى للعمليات الصناعية ، ومحاولة المساعدة فى التمويل والعمل على رسم خطة معينة لتدريب العمال وتوجيههم ورعايتهم ٠

وبطبيعة الحال فان عامل الاختراع يبدو بصورة واضحة فى المجال الصناعى وان من شأن ظهور اختراعات جديدة أن تنمى هذا المجال الصناعى وتطوره ، ولكن ينبغى أن يخدم هذا الاختراع التنمية والتقدم الانسانى لا أن يتجه الى مرحلة التخريب والبؤس لمجتمعات أخرى ، فاذا ما واجهت الاختراعات وجهة بنائية فانه يحقق للمستهلك والمنتج فوائد محققة من حيث تقليل نفقات التكلفة(٢٨) ٠

وفى مجال النقل – ساعدت الحكومات على مد خطوط السكك الحديدية لما لها من آثار هامة على اقتصاديات البلاد وهى المظهر القومى للدولة ، فضلا عن أهميتها العسكرية ، وقد قدمت الحكومة الفرنسية على سبيل المثال مزيد عنايتها للشركات التى تنشىء السكك الحديدية ومدت لها يد العون والمساعدة ٠

وفى مجال الرعاية الاجتماعية – تلك التى تبدو فى مجالات الصحة والتعليم والمساعدات الاجتماعية لم يكن الاهتمام موجها اليها بصورة

---

(٢٧) Marion Clawson : Natural Resources and international Development, the Johns Horkins Press U.S.A. 1964 P. 3.

(٢٨) B. R. Williams : Science and Technology in Economic Growth, The Macmillan. London, 1973 P. 39.

مباشرة ، ولكن مع التقدم العظيم فى المجالات المختلفة دعمت الحكومات هذا المجال(٢٩) ٠

واضح اذن أن التنمية الاقتصادية جهد جماعى شامل دعامته الانسان أولا والانسان أخيرا لأنه الغاية والوسيلة ، وتدخل الدولة الى جانبه خاصة فى المجتمعات النامية حيث يفتقد الانسان سمة المبادأة ، فتعاونه الحكومات بالخبرة والمساعدة لعلاج مشكلاته ، وفوق ذلك فان الدولة تستطيع أن تضمن استمرار عملية التنمية وفقا لخطة موضوعة لهذا الغرض ٠

وبطبيعة الحال فان موضوع تدخل الدولة هو حجر الزاوية فى الخلاف القائم بين الايديولوجيتين فى عالمنا المعاصر ، فالتنمية تسير وفق خطة تنموية شاملة تسيرها الدولة فى أسلوب شمولى يشمل قطاعات المجتمع ، فى حين أن سمة الحرية الاقتصادية للمؤسسات المختلفة هى فلسفة النظام الرأسمالى ٠

أما فى العالم النامى فان التدخل الحكومى الى جانب الاسهامات المحلية من جانب الأهالى أمر ملح وضرورى نظرا لخصائص وسمات المجتمع النامى التى سنوضحها فى الفقرة القادمة ٠

المجتمع النامى

سبق أن أوضحنا أن عملية التنمية الاقتصادية قد لاقت قبولا واهتماما عاما من كافة المجتمعات بعد الحرب الثانية خاصة تلك المجتمعات التى تضررت من آثار هذه الحرب ورأت أن الضرورة تحتم أن نترسم منهجا تنمويا شاملا لانعاش حياتها الاجتماعية والاقصادية ، ونقول مجتمع نامى بدلا من متخلف لأن المفهوم الأول أكثر تهذبا حين ننظر الى قدرات الانسان وتطلعاته ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان اقتران مفهوم النمو بالمجتمع يشير الى أن هذا المجتمع لديه الاستعداد والتطلع نحو اعادة صياغة شكل الحياة فيه وان قابلته فى سبيل ذلك عوائق كثيرة وبمعنى

---

(٢٩) Knowles : Op. Cit. P. 339.

آخر فان مفهوم مجتمع نامى يشير الى النظرة الايجابية للمستقبل على عكس مجتمع متخلف حيث توفر كافة معوقات التقدم التى لا مناص من وجودها ٠

وطالما نحن بصدد الحـــديث عن البعد الاقتصادى للتنمية ، كان من الأهمية بمكان أن تشير الى خصائص المجتمع النامى الذى يهـــدف ــ كما سبق القول ــ الى الاستفادة من كل امكانياته المادية والبشرية فى اطار خطة للتنمية الشاملة وفضلا عن ذلك تشير الى عوامل النمو فى هذا المجتمع ٠

أما **فيما يتعلق بتعريف المجتمع النامى وخصائصه** : فتجدر الاشارة الى أن هناك تفسيرات متباينة حول هذا الموضوع ، من ذلك على سبيل المثـال ما يردده البعض عن التصاق ظاهرة الفقر المادى باقتصاديات المجتمع النامى اذا ما قورن بمجتمعات أخرى أكثر ثراء ، بمعنى آخر أن هذا الفريق يحاول أن يدخر حساب الدخل القومى كمعيـار للتفـرقة بين مجتمع نامى وآخـــر متقدم(٣٠) ٠

وعلى العكس من الاتجاه السابق ، يرى فريق آخر أنه قد يحكم على دولة ما بالنمو فى مواردها الاقتصادية أى تنتفى هنا ظاهرة الفقر المادى ، فى حين أن مواردها البشرية تعانى فقـرا حقيقيـــا فى ارادتها وتطلعاتها ورغبتها فى التقدم(٣١) ٠

ويشير فريق ثالث الى أنه من الصعوبة بمـكان تعـريف دولة ما بأنها نامية لأننا لسنا مصدر ظاهرة استاتيكية ثابتـة يمكن التعـــرف بسهولة ووضوح على أبعادها وخصائصها بل اننا أمام ظاهرة دينامية متغيرة(٣٢) ٠

وفى حقيقة الأمر فان كافة هـــذه التفسيرات على صواب ، ذلك اذا ما نظرنا اليها نظرة موضوعية متكاملة ، فالمجتمع الذى تســـوده ظاهرة

---

(٣٠) Walter Krause : Economic Development, wadaurkh publishing Comp. Inc. U.S.A. 1961 p. 5.

(٣١) Ferguson Kreps : Principles of Economics Holt Rinehart and Winston, Inc. U.S.A. 2 Edition, 1965 p. 818.
Krause : Op. Cit. P. 7.

(٣٢) د٠ الفاروق زكى يونس : تنمية المجتمع فى الدول الناميـــة ، القاهرة الحديثة ١٩١٧ ص٧ ٠

الفقر المادى قد يرجع ذلـــك الى ضعف امكاناته وموارده الأولية أو يزيد فيه عدد السكان على هذه الموارد بحيث يكون نصيب الدخـــل الفردى فيه ضئيلا ، وفى نفس الوقت فاننا نشاهد مجتمعات تزخر بموارد أولية هائلة ولكن ينقص السكان الحافز لاستثمار هـذه الموارد لصنع تقدمهـــا بسبب ضعف قدراتهم الذاتية أو بـلادة مواهبهم أو تواضع تطلعاتهم ٠٠ الخ اذن فـكلا المقياسين يصلح للتعبير عن مفهوم المجتمع النامى ، أما فكرة صعوبة تحديد مفهوم للمجتمع النامى بسبب دينامية هذه الظاهرة وتغيرها فقد يكون ذلك صحيحا منوجهة النظر التحليليةالعلمية ، ولكن اذا ما احتكمنا الىواقع هذه المجتمعات يمكن أن نصفها بالنمو حتى اذا ما حدث التقدم فيها خـلال فترات زمنية معينة فلا مانع من أن نزيح عنها مفهوم النمو أو التخلف لنطلق عليها مجتمعات متقدمة ، أقصد من وراء ذلك أننا نحكم على هذه المجتمعات بالنمو أو التقدم بحسب درجة كلمن النمو والتقدم فيها وبذلك تساير الوضعية الدينامية التفاعلية فيها ٠

وزيادة فى الايضـــاح نرى أنه من خلال التعريفات السابقة لمفهـوم المجتمع النامى وزيادة فى تأصيل الجانب التحليلى القياسى للنمو ، يحتكم مجموعة من الباحثين الى معايير مختلفة ومتباينة توضح طبيعة خصائص المجتمع النامى ، وتفرق بينه وبين المجتمع المتقدم ، ويؤكد على الجانب المادى فى قياس درجة النمو بعض الباحثين ويرون أن المجتمع النامى من خصائصه الفقر والتخلف الاقتصادى ، فى حين يرى آخرون أن قياس مستوى الأداء عند السكان فى شتى الأعمال والتطلعات يمكن أن يتخذ ذلك محكا أساسيا فى الحكم على المجتمع بالنمو أو التقدم ، بل ان البعض يتجه الى مقياس ديمجـرافى فيتعرف على درجـة نمو المجتمع من خـلال دراسته لخصائص السكان وأهدافهم الانتاجية أو الاستهلاكية أو مقدار ما يتوفر لديهم من ارادة فى استثمار مواردهم المادية ، وقـــد يلجأ بعض الباحثين الى ربط خصائص المجتمع النامى بمعدل الدخل الفردى مقارنا بمعدل الدخل الفردى فى دولة متقدمة مثل الولايات المتحدة التى يبلغ متوسط دخل الفرد فيها حوالى ٢٣٠٠ دولار سنويا ، أو غرب أوربا التى وصل متوسط دخل الفرد فيها الى حوالى

٧٥٠ دولارا ، بينما يصل متوسط دخل الفرد فى أفريقيا الى حوالى ١١٠ دولار أمريكى ٠

وفضلا عن كل هذه المعايير يتميز الانسان فى المجتمع النامى عادة بضعف الارادة اذا ما قورن بزميله فى المجتمع المتقدم ، وهذه السمة هى انعكاس لفقر البيئة الطبيعية والاجتماعية اذا ما قيس بالمقياس التكنولوجى وفى اطار هذه الخاصية يمكن أن نضيف أنماط الأطعمة المغذية للأطفال ومعدلات الوفيات المرتفعة ومعدلات معرفة القراءة والكتابة ٠٠ الخ ٠

وتتميز المجتمعات النامية بانتاجها للمواد الخام ، كما أن العمالة تتركز فى النشاط الزراعى بينما تميل الحرف الى الضآلة فى حين أن المجتمعات المتقدمة تتميز بانتشار الصناعة فى الوقت الذى يعمل فيه أغلب سكان المجتمع النامى بالزراعة ، تلك الظاهرة التى تؤدى الى خفض مستوى الانتاجية فضلا عن ارتفاع معدلات البطالة(٣٣) ٠

هذه الحقائق المفسرة لخصائص المجتمع النامى تشير بما لا يدع مجالا للشك الى الوضعية الهابطة لمستوى الانتاج والخدمات فى هذا المجتمع ، وبالتالى لا نعجب اذا انتشرت فى هذا المجتمع ظواهر مرضية كثيرة ، سواء فى الجانب المادى أو الاجتماعى ، أننا اذا نظرنا الى حالة المجتمع بهذه الصورة لاستطعنا أن نحكم عليه بالتخلف ، وفى نفس الوقت فان عوامل التغيير سوف تصيب بناء هذا المجتمع سواء من الداخلى أو من الخارج فندفع الأفراد والجماعات الى تحريك طاقاتهم وامكاناتهم بمعنى آخر يفكرون فى التخطيط للتنمية الشاملة ٠

ومن حيث عوامل نمو المجتمع : نرى أن درجة الاستاتيكية والثبات أو الخمول أو الكساد الاقتصادى يمكن أن يتحرك نحو التغيير بحكم متغيرات العصر ـ كما سبق القول ـ واذا ما استعرنا آراء روستو ـ مع التحفظ ـ نراه يشير الى أن أول مراحل النمو تبدو فى المجتمع الذى ليس بالضرورة أن يكون ثابتا لكنه يحاول النمو لتوفر متغيرات تعمل على ذلك وسواء متغيرات صناعية أو زراعية أو تجارية أو تكنولوجية تلك التى تلعب دورا هاما فى رسم مستقبل هذا المجتمع التقليدى ٠

---

(٣٣) Krause : Op. cit. P. 7.

وفضلا عن ذلك ذلك فان هناك متغيرات أساسية لحدوث النمو منهما كما يشير روستو : تغير النظرة للمجتمع الزراعى ، وضرورة توجيه الرغبة فى استعمال وسائل جديدة ، والنظرة الشاملة والعميقة لقطاع الاقتصاد واعادة ترتيب الأوضاع التقليدية فى اطار نظرة شاملة وموضوعية وبهذا يمكن أن يدخل المجتمع التقليدى الى اقتصاديات المجتمع النامى ويمكن البدء بأوضاع اقتصادية معينة تكون نقطة الانطلاق نحو النمو(٣٤) ٠

أى أن روستو يفرق بين شكلين من أشكال المجتمعات بحسب درجة التقدم والتخلف ، فالمجتمع النامى مثلا يمثل مرتبة فوقية عن مجتمع تقليدى يمكن أن نطلق عليه مجتمعا متخلفا باعتبار أن التخلف هنا يمثل أول درجات السلم الاجتماعىوالاقتصادى للنمو ،هذا اذا جازتالتفرقة بين مجتمعين بهذا الشكل وفى الوقت نفسه يمكن أن يقال أن المجتمع النامى هو مجتمع متخلف أو تقليدى لأن النمو هنا يشتمل على درجة ما من التخلف ، ولكن هذا الجدل التحليلى لا يغنى شيئا طالما أن العوامل أو المتغيرات التى سبق وأوضحها روستو وغيره من رجال الفكر الاقتصادى متوافرة وبقى على هذه المجتمعات أن تبدأ أولى خطوات التنمية الشاملة وأقول تنمية لأن تلك المجتمعات فى حاجة الى دفعات قوية فى تقدمها المادى والانسانى لا يحققها النمو لأنه يتسم بالتدرج البطىء ٠

ويشير البروفسور برث ف هوزلنس أستاذ الاجتماع بجامعة شيكاغو انه يمكننا القول أننا نجد فى البناء الاجتماعى فى المجتمعات المتقدمة ميلا قويا نحو التعميم أو الميل الى المصلحة الجماعية عند توزيع المسئوليات الاقتصادية الهامة ، كما أن الأدوار الاقتصادية محددة جيدا بحسب وظائف الأعضاء وأن مقاييس تلك الأدوار تؤسس على مقدار الانجاز ، كما أن أولئك الذين يصلون الى مراكز القيادة السياسية مدعوون الى المحافظة على العلاقات الهادفة الى الغايات الاجتماعية ذات المدلول الاقتصادى وفقا لمصلحة المجموع ٠

فى حين أن العلاقات الاجتماعية فى المجتمع المتخلف (النامى) تتسم بروح الذاتية ، وتوزيع الأدوار لا وفقا للأوضاع العامة ولكن حسب

---

(٣٤) Kreps : Op. Cit. P. 827.

وضع الأفـراد ، أما الأشخاص القياديون بصـورة رئيسية فموقفهم مرتبط بمصالحهم الذاتيـة ٠

وعند وضع نظرية للنهضة الاقتصادية فان المشكلة الأساسية تـكمن فى علاقة العوامل الاجتماعية والثقافية بالمسائل الاقتصادية القـابلة للتغيير وثبر المشكلة هنا فى كيفية تحويل البنـاء الاجتماعى فى بلد تخلف الى بناء اجتماعى فى بلد متقدم اقتصاديا ، وقد يتساءل رجال الاقتصاد عما اذا كان التحـويل الاجتماعى يحـدث تلقـائيا أو أن له عـلاقة بتغيرات اقتصادية خالصـــة(٣٥) ٠

وتذكرنا محتوى فـكرة هوزلتش بمبـدأ هام وهـو احترام الملـكيات العـامة اذ أننا نضع هذا المبدأ كمقياس لتقدم الأمم والشعوب ، بمعنى اذا ما احترم الفرد الملـكيات العـامة سواء فى الأمـاكن العامة أو المؤسسات أو غيرها فان درجة من الوعى تكون قـد توفرت لديه نحـو خـدمة مجتمعه والنهوض بمرافقه ، ولكن يحـدث العكس فى المجتمعات النامية ، اذ بينما تكون فى أشد الحاجة نحو محافظة المواطنين على هذه الملكيات العـامة اذا بناء نجـد العكس ، وينطلق الافراد فى هذا السلوك عن جهـل أو تجـاهل بوظيفة الدولة وسلطات الحكومة فكأنهم قـد أقاموا حاجـزا بينهم وبينهـا أو أنهم يمثلون سلطة تحتية والحكومة سلطة فوقية وبينهما عداء مستحكم هذه هى آفة السكان فى المجتمع النـامى ، والأمر يحتاج الى ترشيد للسلوك بحيث تكون النظرة موضوعية والمصلحة العامة مصونة ٠

المسـاعدات الخـارجية

بلغ اهتمام الأمم والشعوب بعملية التنمية مبلغا كبيرا لدرجة انه يمكن القول أن الوقت الحالى يمـكن أن نطلق عليه بحق « عقد التنمية » رغم كافة المشكلات التى تواجهها ، ومن ناحية أخرى فقد انتشرت مفاهيم التنمية على الصعيد الاجتماعى والسياسى بعـد أن كان الاهتمام موجها الى النـاحية الاقتصادية ٠

---

(٣٥) برت ف هوزلتس : النـواحى الاجتماعية للنهضة الاقتصادية ترجمة لجنة من الأستاتذة الجامعيين ٠ منشورات دار الآفاق الجـديدة بيروت ١٩٧٠ ص ٢ ٠

ويمكن أن نشير فى هذا المجال الى فكرتين أساسيتين :

أولا : أن الأفكار التنموية التى ظهرت بعد الحرب الثانية قد درست تجربة النمو الاقتصادى فى العالم الغربى ، وأكدت على دراسات ونظريات العلامة كينز كما لاحظ ذلك العلامة جالبريث Galbraith فى مقال له عن « مجتمع الوفرة » وما جاء عند روستو عن مراحل النمو الاقتصادى ، ولقد اهتمت هذه الأفكار بعلاج المشكلات الاقتصادية عن طريق رأس المال والتكنولوجيا والمساعدات ٠

ثانيا : ظهور مرشال Marchall حول المساعدات الخاصة من أجل اعادة البناء السريع لاقتصاديات أوربا الغربية ، ولكن هذه الخطة اعتنت بالمجتمعات المتقدمة كما ذكر ذلك تيبور موند Tibor Monde تلك المجتمعات التى تأثرت بالحرب والتى تمتلك الناحية الفنية والقدرة التنظيمية والموارد البشرية ولقد فهمت خطة مارشال خطأ عند تطبيقها على المفهوم الاقتصادى دون اعتبار لأى مضمون اجتماعى أو سياسى أو ثقافى ٠

وعلى أى حال فان المظاهر العريضة لموضوع التنمية لم يكن مهملا وان كان التركيز بصفة أساسية على التحليل الاقتصادى الكمى للتنمية فى حين أن النظرية الاجتماعية والثقافية لحركة التغيير قد استقبلت بفتور ، وفى نفس الوقت نجد مجموعة من المنكرين قد ركزوا على المضمون الشامل للتنمية ، فنجد جنر ميردال Gunnar Myrdal يثير الانتباه حول أهمية العلاقة الاقتصادية والسياسية بين الأمم الغنية والفقيرة ، كما نجد أرثر لويس Arther Lewis يتعامل مع المضمون الاجتماعى للتنمية ٠

ونلاحظ أن ثمة لون من التفاؤل حول موضوع التنمية فى كتابات روبرت ماكنمارا McNamara والتى تركزت حول اعتبارات ثلاثة :

أولا : أن البلدان الفقيرة تنفق دخلها القومى بمعدل ٥ر٢٪ من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٦٨ وفقا لمستوى الأداء الذى يتفق وأغراض الأمم المتحدة فى هذ الحقيقة ٠

ثانيا : ان المساعدة الأجنبية يمكن أن تزيد وأن تكون أكثر تأثيرا للارتفاع بمستوى درجة النمو ٠

ثالثا : ينبغى أن تتوفر وسائل مؤثرة للتغلب على المشكلات العامة من بينها بالطبع المشكلة السكانية ٠

الا أنه مع وضع هذه الاعتبارات الثلاثة فى الاعتبار فان هناك تعاونا فى متوسط معدل النمو بين الأقطار الفقيرة والغنية مما يدل على اتساع الفجوة بينهما ٠

مخاطر المساعدات الخارجية :

تعتقد كثير من وكالات التنمية أن معدل النمو الاقتصادى فى الأقطار الفقيرة سوف يشهد تقدما ملحوظا عن طريق الاعانات الخارجية ، وان كانت هذه المساعدات محل انتقادات شديدة :

من بين هذه الانتقادات أن المساعدات الخارجية تجعل الدولة النامية تعتمد دائما على الدول الغنية ، ولا تستطيع بالتالى أن تحدث تغيرات بنائية ذات بال فى مجتمعاتها ٠

فضلا عن سيطرة هذه الدول الغنية على امكانات ومواد الدول الضعيفة لتستطيع أن تجعل منها سوقا لمنتجاتها وفرصا لاستثمار طاقتها كما تفرض عليها قيودا سياسية ٠

ويؤكد هذه الانتقادات ميخائيل هدسون Hudson اذ يرى أن لهذه المساعدات أثر عكسى على النمو الاقتصادى ، وأن واحدا من بين الآثار العكسية للمساعدة هو تعلق ظروف الدولة النامية سياسيا بظروف الدولة المتقدمة وبالتالى ترتبط بها اقتصاديا ، وربما تكون تلك الدول النامية مصدرا أساسيا للمواد الخام للدولة المتقدمة ٠

وتشير دراسة جريفين Griffin الى أن معدل النمو فى حوالى ١٢ دولة أمريكية جنوبية من عام ١٩٥٧ ـ ١٩٦٤ يعتمد أساسا على المساعدات الخارجية ، وان كانت هذه المساعدات ربما تقود الى تأخير حركة التنمية بسبب انصراف البعض عن الادخار ، وابتعاد البعض الآخر عن الاستثمار الخاص ، وبالتالى ترتفع معدلات السلع الرأسمالية ٠

وأن صحت هذه الانتقادات فان بعض الباحثين يؤكدون على ضرورة تفادى أخطارها ، عن طريق الاحترام الذاتى للتوجيه الداخلى لعناصر التنمية

الاقتصادية وان يحاول كل قطر أن يتلمس السبيل من أجل التنمية مع أهمية الاحتكاك المباشر بالدول المتقدمة صناعيا مع الاحتفاظ فى نفس الوقت بالكيان الاقتصادى الذاتى للدولة ، وفضلا عن ذلك يجب أن تحدث التغيرات البنائية من الداخل عن طريق الاسهام الشعبى فى الأعمال البناءة مع تنمية المدخرات وترشيد الاستهلاك هكذا يرى تيبور مند Mend .

وتشير بعض التحليلات العلمية لموضوع المساعدات الخارجية أنه من المفيد الاستعانة بمركز التقدم الصناعى فى الدول المتقدمة من أجل احداث تغييرات بنائية بشرط ألا تؤدى هذه الحركة الى التدخل الأجنبى ، فضلا عن ضرورة حماية الصناعات الوليدة من جانب الدولة والأخذ بزمام المبادرة كما حدث فى اليابان وغيرها ، وتقوم مراكز الدراسات التنموية بالتحليل الاقتصادى لعناصر التنمية وتوضح أهمية العنصر السياسى من خلال المساعدات التى قد تأخذ الطابع العسكرى أو الاستراتيجى والذى قد يكلف الدولة النامية تكاليف متعاظمة وسيطرة من جانب الدولة الأقوى .

ويرى هايتر Teresa Hater أن سياسة وكالات التنمية العالمية انما ترتكز الى دعم رأسمالى عالمى من أجل تنفيذ مشروعات حرة والاعتماد على حرية السوق الاقتصادى ، وان تاريخ شيلى الاقتصادى المعاصر يشهد بتعاظم هذه المساعدات التى خلقت مصاعب كثيرة لحكومة الرئيس الليندى Allende اذ قد أورثت الحكومات السابقة لحكومته قروضا خارجية كان سببها خطأ فى السياسات الاقتصادية المرسومة ، فضلا عن زيادة النفوذ الأجنبى فى البلاد وانتشار جماعة المستشارين العسكريين الذين يوجهون السياسة الداخلية .

ومن أبرز الذين كتبوا عن أثر المساعدات الخارجية ودورها فى حركة التنمية العلامة بوير P. T. Bauer الذين يرى أن هناك محاولات من جانب العلماء الليبراليين من أجل تحقيق ما يسمونه بالتخطيط الاقتصادى الناضج تحت غطاء المساعدات الخارجية التى يكون لها تأثيرها فى المضمون التنموى والنظام الذى يقترحه بوير يقوم على أساس (النظرية الدائرية المعيبة للفقر) حيث يرى أن هناك هوة سحيقة بين الدول الغنية والفقيرة تلك التى لا تستطيع أن تنمى نفسها ذاتيا بسبب الفقر ، ولكن هذه الدائرة المعيبة للفقر غير

شرعية ، بسبب أن الدول الصناعية الحالية بدأت علاج مشكلاتها دون الاعتماد على الخارج بصورة كلية ، واستطاعت أن تحدث تقدما اقتصاديا سريعا فى الحقب التالية بالجهد الذاتى ٠

ويشير بوير الى أنه وان كانت النظرية الدائرية المعيبة للفقر غير شرعية اذن فلا ضرورة للميل العام تجاه توسيع الفجوة بين الأقطار الغنية والفقيرة كما يرى بوير أنه لا يوجد تقسيم صارم بين دول غنية وأخرى فقيرة فضلا عن صعوبة مقارنة مستوى المعيشة فى الأقطار المختلفة ٠

ويعلق بوتومور T. B. Bettemore على الآراء السابقة للعلامة بوير ، فيرى أن نظرية الفقر لا تأتى بقانون جديد ، كما أن النظرية تكون صادقة بالرجوع الى مظاهر التنمية فى الدول الصناعية الخالية عبر فترات نموها الاقتصادى ، فضلا عن أن الدول الفقيرة اليوم انما تواكب عالما اقتصاديا منظما ويسير بواسطة الدول الصناعية التى تحاول كسر هذه الفترة الطويلة من الفاقة واذن فهناك ميل قوى لأن يحل الفقر مشكلاته بنفسه ٠

ويستطرد بوتومور فى نقد آراء بوير فيرى أن ملاحظاته عن الفجوة الواسعة بين العالم الغنى والعالم الفقير هى ملاحظات خادعة ، اذ أنه مما لا شك فيه أن هناك تمييزا بين الجماعة الصغيرة فى المجتمع الغنى والعدد الكبير من المجتمعات الفقيرة وان وجدت عدد من الدول توضع فى معدل متوسط من النمو لا يغير المعيار الرئيسى وهو وجود هوة بين الفقر والغنى وأنه اذا ما تعاظمت الطبقات الوسطى فاننا سوف نتوقع ثباتا فى البناء الطبقى ٠

ان ما يسود اليوم من نزعات ترمى الى تبادل المساعدات بين الدول الغنية والفقيرة أو ما يسمى باعادة توزيع الموارد بينها لم يكتب لها النجاح الملحوظ ، واذا كان بوير يعتقد أن الانجازات الاقتصادية تعتمد بصفة مبدئية على قدرات الانسان واتجاهاته ونظمه الاجتماعية والسياسية فانه يرمى بذلك الى سيادة الفردية والمنافسة ونمو السوق الاقتصادية ، كما أنه ينتقد القيود الموضوعة أمام المشروعات الخاصة فى النشاط التجارى ، واذا كان بوير يتحدث عن الطاقات والنظم الاجتماعية والسياسية الا أنه يبتعد عن التفكير المتعلق بعلاج ضعف هذه القدرات والنظم فى حين يرى جنز ميردال

أن التدخل الحكومى سوف يعجل بحركة التنمية والمثل واضح على ذلك فى اليابان • ومن ناحية أخرى فان البعض يشير الى أثر المساعدات الخارجية فى تثبيت دعائم الدولة المتقدمة ومنافستها لدول أخرى تقدم المساعدات لدول فقيرة مثـــل الاقتصـــاد التنافسى بين الولايات المتحـــدة وغـــرب أوربا واليابان(٣٦) •

ويشير بوير من زاوية أخـرى الى الترابط بين الاقتصـاد والسياسة بمعنى أن النظام الســياسى فى المجتمع قـد يلعب دورا مؤثرا فيما يشـوب اقتصاد المجتمع من تقدم أو تخلف ، بل قـد يعزى التخلف الاقتصادى فى المجتمعات النـامية الى تخلف أنظمتها السياسية ورغم ذلك يعتقـد بوير أن الاهتمام المتزايد باقتصاديات هذه المجتمعات انما يعود الى الماضى حيث قام الكلاسيكيون بدراسة النظم الاقتصادية المتأثرة بالتقاليد المختلفة والسياسيات البالية الامر الذى يدفعنا الى ربط اقتصاد الشعوب النامية بسياستها(٣٧) •

واشارة بوير عن الربط بين السياسة والاقتصاد مفيدة فى معرفة الى أى حد يستطيع المجتمع النامى الاعتماد على بناءاته الداخلية فى تنمية ذاته داخليا أو على أقل تقدير عدم الاعتماد بصورة كلية على مساعدات الخارج ، ومعنى ذلك أنه طالمـا كان الترابط بين المتغيرين الاقتصاد والسياسة قويا فان قوة دفع من الداخلى تستطيع أن تكتل الجهود والقـوى الخلاقة من أجل البدء فى التنمية الشاملة خاصة اذا ما كان الاقتصاد والسياسة من الرشد بحيث تأتى بعائد تنموى لا بأس به •

المساعدات الخارجية ضرورة تنموية :

وفى اطار نمط المساعدات الخارجية فان هنـاك آراء تشير الى توفر متغيرات ذات طبيعة اجتماعية وسياسية واقتصادية داخل المجتمع النـامى تحتم عليه الاستعانة بالمساعدات الخارجية خلال عملية التنمية ، وتبدو هذه

---

(٣٦) T. B. Bottomore : Sociology as social criticism, Pontheon Books, New York, 1974 P. 55.

(٣٧) P. T. Bauer : Economic Analysis and policy in underdeveloped Countries, Routledge Kegan Paul Ltd. second Edition, London 1966 P. /

المتغيرات من خلال تحليل نمط البناء الاجتماعى والاقتصادى فى المجتمع ، ذلك أننا نلاحظ درجة من النسبية بين المجتمعات من حيث الاهتمام بالتنمية والتغير والاستفادة من كافة قوى التكنولوجيا الخارجية ، وقد لوحظ أن المجتمع الفقير قد يتجه الى تقليد نمط معين من أنماط التنمية فى المجتمعات الغنية سواء عن طريق الاستعارة أو تمثيل كل ما هو مفيد وبناء لتقاليد المجتمع النامى ومفاهيمه السياسية ، التقليد هنا يعنى الاستعانة بالخارج ، وعلى هذا ينبغى أن تكون التنمية عملية اكتشاف وتغير فى المكانات لما هو أصلح للمجتمع ٠

مع هذا فان النظرة الى التغيير عن طريق التنمية قد تواجهها بعض التحديات أثناء عملية التنمية نفسها ، لذلك فان الحكومات مضطرة الى القيام ببعض الاستجابات مع تقديم موقف جديد من أجل أن تسير التنمية فى مسارها الصحيح وأن تحقق الهدف منها وهى بهذا المعنى تعنى سباقا من التحديات والاستجابات وأنماط جديدة ومواقف جديدة ، ويعتمد التغير الذى يحدث على طبيعة التحدى ونوعه داخلى كان أم خارجى وشكل الموارد الجديدة التى يمكن أن تلعب دورا ما فى أحداث التوازن الداخلى فى المجتمع٠

وليس من شك فى أن الاستعانة بامكانيات الدول المتقدمة يمكن أن يحدث ضغوطا سياسية وعسكرية وثقافية ، ولكن هذه المساعدات الخارجية تعتبر ضرورة تنموية من أجل احداث التغير والارتكاز على المهارة اللائقة لمواجهة تحديات التخلف ٠

أما شكل المعونة الخارجية فقد تبدو فى مظاهر السيولة النقدية الداخلية فى التمويل الخارجى ، كما تبدو المعونة فى صورة اختراعات تؤدى الى تغيير نمط الطرق والأساليب التقليدية ، وعلى هذا الأساس فان شكل المساعدات العامة من شأنها أن ترتفع بمستويات التنمية وتجعلها أكثر مرونة ٠

ومع كل ما تقدمه المساعدات الخارجية من عون لاستكمال البناء التنموى فقد تبدو مظاهر العجز عن الوصول الى النموذج الأمثل للتنمية ، وهنا ينبغى البحث عن البناء الاجتماعى وعوامل تخلفه ومدى كفاية السياسة الداخلية فى تحقيق مقاصد الخطة ، كذلك يمكن أن يعاد تقييم المساعدة

الخارجية من خلال الربط بين المساعدات المالية والفنية ووسائل الاصلاح الاجتماعى والاقتصادى بهدف الارتفاع بمستوى الأداء(٣٨) ٠

اذن فقد تناولنا مسالة المساعدات الخارجية بوجهيها الخطر والضرورى واستطلعنا مجموعة من الآراء والاتجاهات المحبذة لكل وجه على حدة والسؤال الذى يطرح نفسه هنا وكيف التصرف ؟

ان الاجابة على هذا السؤال تتطلب من الباحث ضرورة الوقوف بشكل علمى وتطبيقى على واقع المجتمع النامى كما هو لا كما ينبغى أن يكون ومن خلال هذا الواقع يستطيع الاجابة بقبول المساعدة الخارجية أو رفضها ٠ حقيقة فهناك درجة من النسبية من المجتمعات النامية فى حتمية الحصول على المساعدات الخارجية ولكن واقع هذه المجتمعات كما نشاهد فى عالمنا المعاصر يحتم أن ندخل المساعدات الخارجية ضمن استراتيجية التنمية فى المجتمع فاذا ما افتقد هذا المجتمع القدرة على بدء طريق التنمية نظرا لعوامل وظروف داخلية أسهبنا فيها القول سلفا فهل يبقى هذا المجتمع فى حالة سكون وتخلف ؟ ان الاجابة بالنفى ومن هذا المنطلق يمد يده الى الخارج للمساعدة فى تخطى مراحل التخلف والتقليدية ٠

لكننى حين أرى ضرورة المساعدات الخارجية ، لا اعتبرها تمثل كل مقومات حركة التخطيط والتنمية فى المجتمع ، بل ينبغى الا يطلب المجتمع هذه المساعدة الا بعد أن يكتشف قدراته وامكاناته البشرية والمادية والفنية ويوائم بينهما جميعا ثم يحصر المساعدة المطلوبة والملحة ليحصل عليها من الخارج ، لأننا كما نعلم لا تقدم الدول الناهضة مساعداتها للدول الفقيرة من أجل خاطرها ، ولكن تتطلع الى الاستفادة هى الأخرى بأى شكل من أشكال الاستفادة يختلف بحسب درجة قوة أو ضعف العلاقة الدولية من المجتمع المتقدم أو المتخلف ، وقارىء التاريخ المعاصر يستطيع أن يجد صورا شتى فى هذا المجال ٠

وهناك سؤال يطرح نفسه أيضا وهو هل يمكن اعتبار مساندة الدول الغنية للدول الفقيرة حق للثانية على اولى ؟

---

(٣٨) Andrzej Kvossowski : The aid relationship, The ovearseas Development Institute Ltd. London, 1968 P. 11.

المجتمعات الفقيرة ترى أن من حقهـا أن تستفيد كافة امكانات الدول الغنية لأنها سبب تدهورها وتخلفها ونهبها لثرواتها أثناء فترة استعمارها ، وعلى ذلك فقد جاء اليوم الذى ترد فيه الدول الغنية الدين لشقيقتها الفقيرة فهل تحفظ الدول الغنية الأمـانة لتردها الى الدول الفقيرة ، نجـد موقفا له مبرراته التى تسوقها الدول الغنية وهو أنها قـد حققت تقدمها بمحض ارادتها وذكاء سكانها وقدراتهم ومواهبهم وميولهم ، فعلى الدول الفقيرة أن تفعل مثل ذلك ، ومع هذا لم تترك الدول الأخيرة فى فقرها بل قدمت لهـا ماتيسر لها من عون فهل صانت هذا العون ، ان الدول الغنية ترى أن زميلتها الفقيرة تسلك سلوكا غير رشيد فى سياستها السـكانية ونظمها الاجتماعية بل انها تحارب بعضها بعضا فلماذا لا تعزم على تنمية ذاتها دون كل هذه الاتجاهات ، وما زال الحـوار بين الفقراء والأغنيـاء على أشـده ، ولـكن يقينى أن أية مساعدة تقـدم لا بد أن يكون وراءها هـدف أيا كان لونه ولذلك ينبغى على الفقراء أن يفتشوا فى أنفسهم ويعتمدوا على قدراتهم أولا ثم يطلبون العون بعـد ذلك ٠